

ولمعاوية وانصاره ، كما يرى ذلك وأصل بن عطاء ، بينما يؤكد عمرو بن عبيد ، الزعيم الثاني للمعتزلة بعد وأصل انهم جميعا قد خرجوا عن العدالة ولا تصح شهادتهم على باقة بقل ، على حد تعبيره .
وجاء في الفرق بين الفرق للبغدادى . ان ابا الهذيل العلاف ، والجاحظ ، واكثر القدرية على رأي وأصل بن عطاء في علي (ع) وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ممن اشترك في الحروب والخصومات في تلك الفترة من تاريخ الاسلام .

ومهما كان الحال فالمحدثون والفقهاء من المنتسبين الى المذاهب الاربعة الا ما شذ منهم متفقون على عدالة الصحابة وعدم التوقف في مروياتهم عن الرسول (ص) ورجحان الاقتداء بهم في امور الدين وغيرها، ولم يعرف الخلاف في ذلك الا من بعض المتأخرين ، كالشيخ صالح مهدي المقبل ، المتوفى في أوائل القرن الثاني عشر الهجري ، والشيخ محمد عبده ، والشيخ رشيد رضا ، وغيرهم ، ولكن هؤلاء وان كانوا من اعلام السنة ، ولكنهم لا يمثلون الا انفسهم في هذه المسألة .

قال الاستاذ محمود ابوريه : واذا كان الجمهور على ان الصحابة كلهم عدول ، ولم يقبلوا الجرح والتعديل فيهم كما قبلوه في سائر الرواة ، واعتبروهم جميعا معصومين عن الخطأ والسهو والنسيان ، فان هناك كثير من المحققين لم يأخذوا بهذه العدالة المطلقة لجميع الصحابة ، وانما قالوا : كما قال العلامة المقبل : انها أغلبية لا عامة ، وانه يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الغلط والنسيان والسهو والهوى ، ويؤيدون رأيهم بأن الصحابة ان هم الا بشر يقع منهم ما يقع من غيرهم، مما يرجع الى الطبيعة البشرية ، ويعززون حكمهم بما وقع في عهده من المنافقين والكذابين وبما وقع بعده من الحروب والفتن والخصومات التي لا تزال آثارها الى اليوم ، وستبقى الى ما بعد هذا اليوم ^(١) .

(١) انظر الاضواء ص ٣٢٢ و ٣٢٣ ، والمستصفى ص ١٠٥ .